دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تحقيق التنمية المحلية

-دراسة مقارنة بين الجزائر و الأردن-

Le rôle des organisations non gouvernementales dans la réalisation du développement local-

-Etude comparative entre l'Algérie et Jordanie-

ط.د. **وفاء بن سيدي إبراهيم**، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بسكرة

ملخص الدراسة:

تلعب المنظمات الدولية غير الحكومية دورا بارزا و فاعلا على المسرح الدولي، حيث أصبح لها تأثيرا على الرأي العام العالمي و توجيه السياسة العامة العالمية، و السياسات العامة الوطنية، تنامى و تطور دورها عبر سيرورتها التاريخية ليتجاوز بذلك حقوق الإنسان و البيئة إلى الحق في التنمية.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على نشأة و تطور المنظمات الدولية غير الحكومية، و آليات عملها ودورها في تحقيق التنمية المحلية في نظامين وميدانيين مختلفين، من خلال التطرق إلى المحاور التالية:

أولا: المنظمات الدولية غير الحكومية والتنمية المحلية مقاربة مفاهيمية.

ثانيا: علاقة المنظمات الدولية غير الحكومية بالتنمية المحلية

ثالثا: دور المنظمات الدولية غير الحكومية تحقيق التنمية المحلية في الجزائر و الأردن

الكلمات المفتاحية: المنظمات الدولية غير الحكومية، التنمية المحلية، لجزائر، الأردن.

Résumé de l'étude:

Les organisations internationales non gouvernementales (ONG) sont considérées comme l'un des éléments les plus influents de la politique internationale, sa création remonte aux débuts du 17ème siècle avant même la création de l'organisation des Nations Unies, elles consacrent ses efforts à la diffusion des valeurs humaines et à la justice sociale, l'une des idées les plus importantes pour l'établissement d'une société civile mondiale. De nombreuses organisations ont pris des rôles différents dans la fourniture de services et d'aides humanitaires, en affectant l'opinion publique mondiale , la pression, l'influence et le développement de l'état local d'un pays.

Cette étude vise à identifier l'émergence et le développement des ONG internationales, leurs mécanismes et leur rôle dans la réalisation du développement local dans deux systèmes politiques différents, et dans deux domaines différents en abordant les axes suivants:

1- Les ONG et le développement local, approche conceptuelle.

2- La relation entre les ONG et le développement local.

3- Le rôle des ONG internationales œuvrant dans la réalisation du développement local en Algérie et en Jordanie.

Mots-clés:

organisations non gouvernementales- développement local Algérie- Jordanie.

مقدمة:

شهد القرن الواحد والعشرين العديد من التحولات المحلية و الإقليمية و خاصة على الصعيد ألعالمي، هذه التغيرات التي طرأت على بنية المجتمع الدولي ألقت بضلالها على مختلف المجالات ألسياسية الاقتصادية و الاجتماعية. حيث برزت العديد من الفواعل الدولية الجديدة (منظمات حكومية، منظمات غير حكوميه وشركات متعددة الجنسية) لتتجاوز هي الأخرى في نشاطها الإطار المحلي (الوطني) مما قلص من سيادة سلطة الدولة.

و تعتبر المنظمات الدولية غير الحكومية أحد الفواعل التي طفت على سطح المجتمع الدولي كفاعل مؤثر في السياسة الدولية، حيث تعود بالنشأة إلى حيث تعود نشأتها الى بدايات القرن السابع عشر الميلادي، والسابقة حتى لنشأة منظمة الأمم المتحدة، وقد اهتمت هذه المنظمات بنشر القيم الإنسانية و

الدفاع عن حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، و من أهم أفكارها الداعية إلى إقامة مجتمع مدني عالمي، فأخذت العديد من المنظمات أدوارا مختلفة بدءا بتقديم الخدمات و المساعدات الإنسانية، مرورا بالتأثير على الرأي العام العالمي وصولا إلى الضغط والتأثير في السياسة العامة لدولة ما.

الإشكالية

من هذا المنطلق نطرح السؤال المحوري التالي:

كيف تساهم المنظمات الدولية غير الحكومية عمليا في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر و الأردن؟

وقد حاولت الدراسة الإجابة على التساؤلات الأساسية الآتية

-ما المراجعة المفهومية للمنظمات الدولية غير الحكومية والتنمية المحلية ؟

-ما علاقة المنظمات الدولية غير الحكومية بالتنمية المحلية ؟

-ما الدور التنموي للمنظمات الدولية غير الحكومية في الجزائر والأردن ؟

وكمحاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة نصوغ الفرضيات التالية:

-التطور في دور المنظمات الدولية غير الحكومية واعتمادها على الأساليب و الآليات المبتكرة يؤدي إلى التأثير في السياسات التنموية لدولة ما.

- استجابة النظام السياسي الجزائري و النظام السياسي الأردني لضغوطات البيئة الخارجية (المنظمات الدولية غير الحكومية تحديدا) مرهونا بمدى مرونة وتكيف النظامين للتطورات الدولية المتسارعة.

أولا: المنظمات الدولية غير الحكومية والتنمية المحلية مقاربة مفاهيمية

1- المنظمات الدولية غير الحكومية مقاربة معرفية

1-1-مفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية

المنظمات غير الحكومية هي مجموعات طوعية، لا تستهدف الربح، ينظمها مواطنون على أساس محلي أو قطري أو دولي. فعندما تكون عضوية المنظمة أو نشاطها مقصوران على بلد معين، تعتبر منظمة غير حكومية وطنية، أما إذا تجاوزت أنشطتها حدود البلد المعني، فتصبح منظمة غير حكومية دولية. ومن بين المنظمات غير الحكومية الدولية المعروفة "أطباء بلا حدود"، و"هيئة العفو الدولية "، و"منظمة رصد حقوق الإنسان"، و"أوكسفام" الخ(1)

يركز هذا التعريف على النشاط و العضوية في المنظمات الدولية غير الحكومية من حيث المستوى محلية، إقليمية أم دولية،و التي لا تطمح للكسب المادي.

و عرفها " Daniel colard أنها تجمعات يتم تأليفها من قبل أفراد ينتمون إلى ثلاث دول على الأقل و يكون لها صفة الديمومة و المثابرة دون أن يكون لها أي غاية في الربح المادي(2)

يؤكد كل من الأستاذين كولار و منصور ميلاد على أن ال NGOs لا تتكون من الدول، و إنما من تجمعات وجمعيات أو حركات بدون هدف ربحي، تشكلت عفويا وبشكل حر، من قبل أفراد لتعبر عن تضامن غير وطني(3)

يتشابه التعريفان إلى حد كبير من حيث تكوين المنظمات الدولية غير الحكومية والعضوية فيها،و الغاية التي وجدت من اجلها لتحقيق أهداف مشتركة ذات طبيعة تضامنية وتعاونية.

كما يعرفها البعض بأنها:"مؤسسات مكونة من طرف أفراد لخدمة أهداف معينة، و هي تتكون من تجمعات أو جمعيات و حركات مستقلة عن حكوماتها(4)

وعليه فان من الممكن القول بأن المنظمات الدولية غير الحكومية تتسم بالخصائص التالية:

- ✓ لا تتكون في عضويتها من الحكومات و إنما من أشخاص طبيعيين أو معنويين، و قد تكون على المستوى الوطني أو الدولي و لكن لا تكون جزءا من حكومة ما.
- ✓ أنها تعبر عن تضامن و تعاون ذي بعد دولي لتحقيق أهداف ليس من بينها تحقيق الربح المادي.
- ✓ لا تتمتع بالشخصية القانونية الدولية، بل تتمتع فقط بشخصية قانونية داخلية.
- ✓ أنها تخضع لقانون الدولة التي يوجد فيها مقرها الرئيسي(5).

1-2-نشأة المنظمات الدولية غير الحكومية

تشير بعض الدراسات إلي أن ظهور أول منظمة غير حكومية يعود إلي سنة 1617 دون تحديد هويتها لكن أقدم منظمة مذكورة اسميا هي منظمة الأصدقاء كواك ارس « association quakers des amis » سنة 1624 و هي منظمة ذات طابع ديني تقوم على تقديم المساعدات الإنسانية(6) لكن ظهورها ارتبط فيما بعد بظهور الجمعيات الدولية التي ارتبطت بدورها بالبعثات التبشيرية التي، كانت ترسلها الدول الأوروبية للعالم مثل الجمعية المناهضة للرق التي تأسست سنة 1887 ببريطانيا(7) بالإضافة إلي إفرازات الثورة الفرنسية و ما حملته من أفكار تحررية و الدفاع عن حقوق الإنسان.

أما مرحلة الحرب العالمية الأولي و الثانية عرفت المنظمات غير الحكومية تراجعا بسبب طبيعة الظروف الدولية السائدة و فشل عصبة الأمم في أداء وظيفتها و انتشار الفكر الشمولي المتطرف و تسلط الأنظمة الديكتاتورية الفاشية و النازية، حيث لم يكن المجال مفتوح بشكل كبير إلا من خلال النشاط السري أو من طرف شخصيات. أما مرحلة 1948-1965 فعرفت المنظمات غير الحكومية أزمات كثيرة نتيجة الصراع الإيديولوجي الذي كان قائم أثناء الحرب الباردة بين المعسكرين فأثر ذلك الصراع على المنظمات غير الحكومية مما خلق انشقاقات داخلية فيها أدت إلي إضعافها و الحد من قدراتها و دورها (8)

و هذا لا يعني أن كل المنظمات أصابها هذا الانشقاق بل كانت السمة الغالبة في حين كانت منظمات غير حكومية تنشط بشكل كبير و بفاعلية، و في نفس الفترة لم يكن للمنظمات غير الحكومية حضورا قويا في دول الجنوب في هذه الفترة بسبب الاستعمار إذ ظهرت مجموعة ضعيفة في دول أمريكا اللاتينية و جنوب شرق أسيا و تأخرت الدول الإفريقية حتى الستينات لأنها كانت في مرحلة الاستقلال و التحرر.

2-ماهية التنمية المحلية LOCAL DEVELOPMENT

هناك عدة محاولات لتحديد مفهوم التنمية المحلية وذلك لما له من أهمية في تحسين و رفع مستوى حياة الأفراد وتطوير المجتمع المحلي ككل. و كغيره من المفاهيم فقد تنوعت التعريفات وتعددت وذلك حسب منطلقات واتجاهات و رؤى كل باحث. و قبل التطرق لمفهوم التنمية المحلية لا بد من تحديد مفهوم التنمية أولا.

2-1-مفهوم التنمية DEVELOPMENT

يعد مصطلح التنمية من المصطلحات ذات المعاني الواسعة التي يصعب تعريفها بشكل محدد، وذلك لاتساع استخدام المفهوم و تطور دلالاته، وتعدد مجالاته.

التنمية لغة:

مأخوذة من نما نموا، بمعنى الزيادة في الشيء، فيقال :نما المال أي زاد وكثر.

اصطلاحا:

فقد اختلفت الأقوال في تحديد مفهومها، بسبب اختلاف الآراء حول عملية التنمية من حيث مجالاتها وشموليتها؛ فبعضهم يقتصر في تحديد هذا المفهوم على مجال معين، كالمجال الاقتصادي مثلا، فيعرفها من خلال هذا المجال المحدد، بينما يرى البعض الآخر أنها عملية شاملة لمختلف المجالات، وبالتالي يكون تحديد مفهومها تبعا لهذه الرؤية الشمولية(9).

إن استخدام تعبير تنمية développent يعد حديثا بشكل نسبي حيث لم يكثر استخدامه إلا في الحرب العالمية الثانية للإشارة إلى الدول المستقلة تباعا في تحسين أوضاعها و وفقا لتقرير اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للعلوم و التكنولوجيا من أجل التنمية 1979:"إن التنمية ليست

مرادفة لمجرد النمو و لكنها تتضمن اعتبارات أخرى عديدة تتعلق برفاهية الإنسان، ومنها ما هو ثقافي،و ما هو روحي و ما هو مادي (10)

و تعرف أيضا على أنها :"عملية شاملة تهدف إلى إحداث تغيرات هيكلية لكل جوانب الحياة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المالية و المادية و البشرية وتعزيز ذلك بإطار تكنولوجي متطور لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية المطلوبة (11).

وهدف التنمية هو الوصول بالإنسان إلى الكفاية و الإحساس بالكرامة و زيادة فاعلية في أداء دوره الاجتماعي من خلال مؤسسات المجتمع و هيئاته في حدود توجه سلوك الأفراد في المجتمع و تنبثق من منظومة القيم العربية الإسلامية و ترتكز التنمية الاجتماعية على مبادئ سامية منها: المساواة و التكافل، والمساواة تعني توفير الاحتياجات الضرورية دون استثناء احد، ما أمكن في ظل الإمكانيات المتاحة وبخاصة الأشخاص المحرومين أو المناطق الأشد حاجة (12)

2-2-مفهوم التنمية المحلية

قبل تعريف التنمية المحلية يجدر بنا أن نعرف المجتمع المحلي الذي ترجع اليه عوائد التنمية المحلية.

يمثل **مفهوم المجتمع** أهم المصطلحات المحورية التي تدور حولها موضوعات وقضايا التغيير المخطط، ويرجع تطور استعماله بالضرورة إلى ميدانين من ميادين العلوم الاجتماعية وهما علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، وبالرغم من أنّ علماء الاجتماع يدرسون أجزاءً كبيرة من المجتمع ولطبيعة العلاقات بين أجزائه، إلا أنّه (أي المجتمع) يعتبر أكبر وحدة اجتماعية. فالمجتمع نموذجيا هو الأكمل والوحدة الرئيسية في التحليل السوسيولوجيا يدلّ مصطلح المجتمع على كلّ " تجمع إنساني يضم أفرادا تجمعهم نفس الممارسات والتاريخ واللغة المشتركة وتضبطهم قوانين وقواعد واضحة(13)

أمّا **مفهوم المجتمع المحلّي** فهو لفظ قديم في اللغة الإنجليزية يستخدم ليشير إلى معان مختلفة في لغة الحياة اليومية، ومن بين التعريفات التي وضعت للمجتمع المحلي هي: عبارة عن نسق اجتماعي يشتمل على عدد كاف من البناءات الاجتماعية النظامية لأفراد وجماعات وتنظيمات، يستهدف

إشباع حاجاتهم من خلال تكوين علاقات متبادلة تشمل بناء النسق الكلي ولذلك فالمجتمع المحلي هو أصغر وحدة للبناء الاجتماعي داخل أي مجتمع زستطيع أن تعتمد على نفسه (14)

أما **تنمية المجتمع المحلي** فيعرف "ماري روس Mary Ross بأنها العملية التي يتمكن من خلالها أفراد المجتمع المحلي من تحديد الحاجات والأهداف وترتيبها وفقا لأولوياتهم وهو ما يشجّع روح التعاون والتضامن في المجتمع (15)

تعرف التنمية المحلية على أنها:"عملية لتشجيع أبناء المجتمع المحلي على اتخاذ خطوات تجعل حياتها المادية و الروحية أكثر معنى معتمدين في ذلك على أنفسهم والتنمية هي الكيفية التي يعالج بها المشاكل (16)

وعرفها Arthur Dunhun:"ما هي إلا نشاط منظم لغرض تحسين الأحوال المعيشية في هذا الحقل على تعبئة و تنسيق النشاط التعاوني و المساعدات الذاتية للمواطنين و يصحب طلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية و الأهلية(17)

وتعرف أيضا:" أنها عملية تتم بشكل قاعدي من الأسفل تعطي لحاجات المجتمع المحلي و تتأسس على المشاركة الفاعلة لمختلف الموارد المحلية و كل ذلك في سبيل الوصول الى رفع مستويات العيش و الاندماج و الشراكة و الحركية و تعتمد على تفصيل كل موارد مجتمع محلي ما باعتبار هذه الموارد و المؤهلات المحلية فاعلا مهما في صناعة التغيير و ضمان استمرار يته مع إشراك الإنسان المحلي(18)

2-3-مجالات التنمية المحلية. Local development areas.

تتعدد مجالات التنمية المحلية، منها التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، التنمية السياسية ،التنمية البيئية ، التنمية الثقافية، و التنمية السياحية ...وغيرها وتعتمد جميع الأنواع على بعضها البعض، وتحتاج التّنمية المحلية إلى مشاركة المجتمع المحلي لتحديد احتياجاته، ووضع الحلول المناسبة لمشاكله.

1- التنمية الاجتماعية: Social development

عملية تغيير حضاري تتناول آفاقا واسعة من المشروعات التي تهدف إلى خدمة الإنسان، وتوفير الحاجات المتصلة بعمله ونشاطه، ورفع مستواه الثقافي والصحي، والفكري، والروحي، وهذه التنمية تعمل بصورة عامة على استخدام الطاقات البشرية من أجل رفع مستوى المعيشة، ومن أجل خدمة أهداف التنمية(19)

كما تعرف أيضا على أنها: تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة التي لم تعد تساير روح العصر بطرق ديمقراطية تهدف الى بناء اجتماعي جديد وقيم مستحدثة ويسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من اشباع المطالب و الحاجات (20)

2- التنمية الاقتصادية economic development

لا يوجد تعريف واف لهذا الاصطلاح ومع هذا فقد عرفت بأنها العملية التي بموجبها يرتفع الدخل القومي الحقيقي خلال فترة معينة، وقد كانت التنمية يقصد بها في كثير من الأحيان التنمية الاقتصادية. ولعلها في وقت من الأوقات كانت تبدو في إطار ضيق و تحكمها مؤشرات دلالات محدودة كالناتج القومي أو متوسط دخل الفرد، وقد عرفها البروفيسور بنهام- benham "عملية إنتاجية مخططة وهادفة تزيد فيها نسبة المخرجات الاقتصادية على نسبة المدخلات الاقتصادية ".أما ارثر لويس-arther lewis فقد عرفها بعملية نمو معدل إنتاج الفرد خلال سنة واحدة(21)

3-التنمية البيئية Environmental development

يعرفها Edwerd barbier"بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية اكبر قدر ممكن، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة ، ويوضح ذلك بان التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي و بيئي (22).

ثانيا: علاقة المنظمات الدولية غير الحكومية بالتنمية المحلية

تعتبر المنظمات غير الحكومية NGOs من أهم الأطر المعاصرة بالنظر إلى تقدم المجتمعات الإنسانية واضطلاعها بأدوارها. فإن كان البعد الرسمي أو غير التطوعي هو الغالب في تكييف

المصالح وتمثيلها، فإن البعد التطوعي أصبح يشمل طيفاً عريضاً من الأنشطة الضرورية والمتنوعة التي ينخرط فيها المجتمع المدني لتقديم الخدمات، أو التأثير على السياسات العامة وإسنادها. فالنوادي الاجتماعية والرياضية ، وجمعيات رجال الأعمال، وجماعات حقوق الإنسان ، واتحادات العمال والطلاب والمهنيين وغيرها أصبحت مدارات لأعمال كبيرة، من شأنها أن تقدم الكثير في كافة المجالات... فقد وظفت الدول الغربية على اختلافها منظمات المجتمع المدني توظيفاً مدروساً لسد ثغرات الأداء الحكومي، وارتياد مجالات واسعة التأثير على المجتمعات وتنميتها بما يسهم في تأمين البطالة ، أو إعانتها وفق القوانين وتوفير فرص ومفاتيح جديدة للعمل والتوظيف(23)

2-1- الحوكمة العالمية كآلية لتحقيق التنمية المحلية

تأثر مصطلح الحوكمة بمعطيات داخلية ودولية، حيث دعت المنظمات الدولية خلال عقد التسعينات إلى ضرورة تبني آليات الحوكمة كمنهجية لتحقيق تنمية المجتمعات المحلية في الدول النامية، إذ طرح المفهوم في سياقات، سياسية، اقتصادية ،اجتماعية و ثقافية، وكغيره من المفاهيم في مجال العلوم الاجتماعية عموما، شهد اختلافات في وجهات النظر بين الكثير من الباحثين والمفكرين، خلال السياق التاريخي لتطوره. كما تعرض إلى إشكاليات عديدة من بينها إشكالية ترجمة المفهوم من اللغات الأجنبية حيث استعملت عدة مفاهيم للدلالة على مصطلح الحكم الراشد كالحكم الصالح، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، الحكمانية، الحاكمية الرشيدة ، الحوكمة والتي غالبا ما تستعمل في المجال الاقتصادي أي مجال الشركات الاستثمارية.

1-مفهوم الحوكمة

أ-لغة:

الحوكمة تعني عملية التحكم والسيطرة من خلال قواعد وأسس الضبط بغية تحقيق الرشد، و هي نظام مراقبة بصورة متكاملة وعلنية تدعيما للشفافية و الموضوعية والمسؤولية(24).

ب-اصطلاحا:

إن كلمة الحوكمة مشتقة من الفعل اليوناني Kubernao وهي تعني توجيه ، وقد استخدمهُ أفلاطون لأول مرة بالمعنى المجازي ثم انتقلت إلى اللاتينية واستخدمت كلمة Steering للتعبير عنها وتعني يدير أو يوجه .أما مصطلحات الحوكمة الحكمانية ، إدارة الحكم ، الإدارة المجتمعية هي الترجمة المختصرة التي راجعت للمصطلح , Corporate governance والتعريف العلمي لهذا

المصطلح فهو يعني" أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة " وقد تعددت تعاريف مصطلح الحوكمة. فقد عرف قاموس أكسفورد الحوكمة بأنهُ فعل Act أو وظيفة الحكم function of governing (25)

2-مفهوم العالمية

العالمية كما يراها البعض مشتقة من لفظ العالم* الذي يطلق على كوكب الأرض...التي تشكل بأبعادها الثلاثة: الأراضي و المائي و الجوي وحدة متكاملة، لا ينقص منها اختلاف التركيب و تباين ملامح السطح، و توزيع التضاريس الجغرافية من جبال ومحيطات وبحار وصحاري. فالعالمية تشمل كل ما يمتد و يتسع متخطيا العوائق و الحواجز، و كل ما هو مصطنع حتى يشمل العالم كله دون تفرقة أو تمييز. و يرى البعض الأخر بأنه لا سبيل إلى افتراض مفهوم واحد عن العالمية، لما يميز هذا المفهوم من احاطة و شمول و تبدل، أسبغها عليه الفكر الذي أصبح و لأول مرة بفضل سيادة التقنية فكرا كونيا planétaire و ثمة من يرى أن كلمة العالم world تعني البشرية، و بالنسبة اليها توحي بمشاركة الناس جميعا، وان هذا الاسم ليس من مفردات جذر اللغة العربية (26)

ويتناول البعض مفهوم العالمية في إطار المنهج الوظيفي للنظرية العامة في المنظمات الدولية، وما يترتب على ذلك مناقشة الأهداف المشتركة للمنظمات و الدول في تحقيق الأمن والسلم و صيانتها و بالتالي ربط مفهوم العالمية بالعضوية في تلك المنظمات التي تعلن اعترافا متبادلا سيادة الدولة و مؤسسات المجتمع الدولي (27).

2-2-آليات عمل المنظمات الدولية غير الحكومية و أهدافها

تقدم المنظمات الدولية غير الحكومية مساهمة فعالة في المجالات الإنسانية الدولية، بحيث تنشأ اللجان الخاصة للتعاون الدولي في المسائل الإنسانية وفي مجلات حقوق الإنسان. إضافة إلى ذلك فإنها تراقب الالتزام بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وتساهم في تطوير هذا الفرع من فروع القانون الدولي، وتقدم مساعدات متنوعة (مالية، طبية و غذائية) إلى ضحايا الاضطهاد و إلى عائلاتهم، تجند الرأي العام الدولي إلى جانب احترام حقوق الإنسان، وتقيم المؤتمرات و الاجتماعات حول حقوق الإنسان، وتقدم المعلومات للدول والمنظمات الحكومية حول مسائل حقوق الإنسان(28).

ثالثا: الدور التنموي للمنظمات الدولية غير الحكومية في الجزائر والأردن

سيتم التطرق في هذا المحور إلى دور منظمة هيومن رايس ووتش كمنظمة تنشط في مجال حقوق الإنسان، و منظمة السلام الأخضر الناشطة في مجال البيئة كنموذج للدراسة .

1- دور المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر و الأردن –منظمة هيومن رايس ووتش-

1-تعريف منظمة هيومن رايتس ووتش Human Rights Watch

بمعنى مراقبة حقوق الإنسان و هي منظمة دولية غير حكومية معنية بالدفاع عن حقوق الإنسان والدعوة لها مقرها نيويورك تأسست عام 1978 للتحقق من أن الاتحاد السوفيتي يحترم اتفاقات هلسنكي، وكانت منظمات أخرى قد أنشأت لمراقبة حقوق الإنسان في مختلف العالم دمج هذه المنظمات نتج عن تأسيس هذه المنظمة.

هي منظمة دولية مستقلة غير حكومية تعمل على تعزيز حقوق الإنسان والقانون الدولي، ترصد انتهاكات حقوق الإنسان في أكثر من 90 دولة حول العالم ومن أهم المنظمات الناشطة في مجال حقوق الإنسان.

تتمتع بالوصول المباشر إلى الغالبية العظمى من الدول التي تصدر تقارير بشأنها من بين الدول القليلة التي منعت وصول موظفين هيومن رايتس ووتش "كوبا، كوريا الشمالية، السودان، أوزباكستان، فنزويلا، لها موظفون يعملون بشكل قانوني في مكاتبها المسجلة في نحو 24 بلد في جميع أنحاء العالم منها جميع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا البالغ عددها 19 دولة.

جاءت هذه المنظمة عندما تأسست منظمة هلسنكي ووتش عام 1978 بهدف التحقق من من أن الاتحاد السوفياتي طب اتفاقات هلسنكي المتعلقة باحترام حقوق الإنسان وسميت آنذاك لجنة مراقبة اتفاقيات هلسنكي وانحصر نشاطها في مراقبة مدى امتثال دول الكتلة الاشتراكية للأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان التي تم وضعها في الاتفاقية، ثم تطورت وتغير نشاطها لتصبح منظمة مراقبة حقوق الإنسان: هيومن رايتس ووتش(29)

2-دورها في الجزائر

كانت منظمة هيومن رايتش ووتش قد سجلت في تقريرها السنوي لعام 2014 أن "سنة2014" لم تشهد تحسنا إجماليا في أوضاع حقوق الإنسان، على الرغم من الوعود التي قدمتها الحكومة منذ 2011 لإدخال إصلاحات، و ذكر التقرير أن "السلطات قلصت حرية التعبير والحق في حرية تكوين الجمعيات والتجمع والاحتجاج السلمي، واعتقلت وحاكمت نشطاء سياسيين ونقابيين."

واتهم تقرير هيومن رايتس ووتش السلطات والجزائر بمواصلة سياسة القمع الإستباقي للاحتجاجات السلمية باعتقال واحتجاز منظمي الاحتجاج مسبقا، ثم استخدام الشرطة لمنع الوصول إلى أماكن التظاهر، وضمت صفوف الذين ألقي القبض عليهم وتمت محاكمتهم بتهمة التجمع بشكل غير قانوني. وصرح نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش، إريك غولدستين: "ما زال الجزائر البلد الوحيد بين جيرانه الذي يقيد دخول المنظمات الحقوقية، فقد قامت منظماتنا منذ 2011 بزيارات منتظمة إلى المغرب وليبيا وتونس، بعراقيل لا تستحق الذكر."

والمنظمات التي تدعو الحكومة الجزائرية إلى السماح للمنظمات الحقوقية بالوصول إلى البلاد هي منظمة العفو الدولية، والشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان، وهيومن رايتس ووتش، ومرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان (وهو برنامج مشترك يتبع الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان)، والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب (30).

وفي هذا الصدد أكد السيد رمضان لعمامرة وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي:"إنّ التعديل الدستوري الذي اعتمدته الجزائر في 7 فبراير 2016، يتوّج مساراً طويلاً من الإصلاحات التي باشرها رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة والتي سمحت بتعزيز دولة القانون و تعميق الديمقراطية التشاركية، و كذا تدعيم الحريات الديمقراطية، من خلال التقدم المسجّل في ميادين حسّاسة كالإعلام، والجمعيات، ومشاركة المرأة في الهيئات المنتخبة، والنظام الانتخابي، وتسيير الجماعات المحلية.

كما أن النظام التّشريعي بتكريسه لحقوق الإنسان و الحريات الديمقراطية قد تمّ إثراؤه بالمصادقة على القانون - الإطار حول الطفولة، و قانون يجرم العنف ضد النساء، والتعديلات الجوهرية لقانون الإجراءات الجزائية الذي يعدّ مقياساً لاحترام الحريات الفردية، خصوصاً بتدعيم حقوق المتقاضي إضافة إلى رفع التجريم عن فعل التسيير" (31).

قدّم السيد رمضان لعمامرة، وزير الشؤون الخارجيّة والتعاون الدولي في الجزائر، في 8 مارس2017، التقرير الوطني للجزائر والذي يعكس مدى تنفيذ الجزائر لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان وبخاصّة فيما يتعلّق بتنفيذ التوصيّات المقدّمة ضمن المراجعة الدورية التي جرت في سبتمبر 2012. و أوضح الوزير إن التقرير قد أُعدّ التقرير بعد مشاورات بين المؤسسات الحكوميّة والمجتمع المدني.

يُبين التقرير بأنه تم إعداده وفقا للمبادئ التوجيهية العامة المنقحة لإعداد المعلومات المقدمة في إطار الاستعراض الدوري الشامل، ويستند إلى التقارير الدورية التي قدّمتها الجزائر إلى مختلف الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان والى التقريرين الوطنين المتعلقين بتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل والمقدمين في سنتي 2008 و2012. وساهمت في إعداد هذا التقرير هيئات استشارية مثل المفوضية العليا للأمازيغية والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والمجلس الإسلامي الأعلى واللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان. وكذلك دُعي ممثلو المجتمع المدني النشطون في ميدان حقوق الإنسان إلى المشاركة في عملية إعداد هذا التقرير (32)

3-دورها في الأردن

دعت منظمة هيومن رايتس ووتش، الأردن إلى إلغاء أو تعديل قوانين تفرض "قيودا غير مقبولة" على حرية التعبير في البلاد. في بيان بمناسبة صدور تقريرها العالمي حول أحداث عام 2013 "على المشرعين الأردنيين إجراء إصلاحات أساسية في 2014 لإلغاء أو تعديل هذه القوانين . وأضافت انه "خلال عام 2013 قام مسؤولون أردنيون بملاحقة أشخاص بتهم فضفاضة الصياغة من قبيل إهانة هيئة رسمية وتقويض نظام الحكم السياسي وتكدير العلاقات مع دولة أجنبية، لخنق التعبير السلمي عن الرأي."وأوضحت أن "السلطات أخففت في قانون العقوبات لعام 1960 مع الضمانات الدستورية لحرية التعبير، التي دعمتها التعديلات الدستورية لسنة 2011" (33)

من جهته أعلن رئيس الوزراء الأردني عبد الله النسور أن مجلس الوزراء اتخذ قرارا بإجراء تعديل على قانون محكمة امن الدولة يقضي بحصر صلاحياتها بخمس جرائم هي الخيانة والتجسس والإرهاب وجرائم المخدرات وتزييف العملة. حيث كانت محكمة امن الدولة تنظر في قضايا تتعلق بجرائم سياسية ومدنية (34).

وفيما يخص اللاجئين السوريين تعهد الأردن صراحة أيضا بالالتزام بتعهداته بعدم الإعادة القسرية بموجب" قانون اللاجئين الدولي "بتوقيع مذكرة تفاهم مع المفوضية في أبريل/نيسان1998 ، و على وجوب احترام مبدأ عدم طرد أو رد أي لاجئ يطلب اللجوء في المملكة الأردنية الهاشمية بأي صورة إلى الحدود أو الأقاليم حيث تكون حياته أو حريته مهددتان بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة

اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية (35).

2-دور المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في مجال البيئة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر و الأردن –منظمة السلام الاخضر-

عرفت التطورات الحديثة التي يمر بها المجتمع الدولي، اهتماما عالميا بالمسائل المتعلقة بحماية البيئة، ولم يعد من المقبول الحديث عن العلاقات الدولية دون أن يكون لحماية البيئة مكان في الصدارة، بل يمكن القول بأن التحديات التي فرضتها مسألة حماية البيئة أصبحت في وقتنا الراهن من أهم العوامل المحددة لكيفية تطور العلاقات الدولية في مختلف المجالات(36).كما تلعب المنظمات غير الحكومية دورا مهما في التأثير في سياسات التنمية، لا سيما بالمتابعة الميدانية لها، و كمثال على ذلك ما تقوم به شبكة عمل المناخ (RAK) التي تتابع عن قرب تنفيذ إجراءات بروتوكول طوكيو حول التغير المناخي و تقدم تحاليل من أجل اتخاذ الإجراءات الممكنة لمواجهة الاحتباس الحراري(37).

1-تعريف منظمة السلام الأخضر

تشتهر منظمة السلام الأخضر بعدة مسميات ، يطلق عليها اسم غرينبيس بالإنجليزية(Greenpeace)

السلام الأخضر، وهي منظمة عالمية مستقلة تعنى بشؤون البيئة، نشأت 1971 في فانكوفر بكندا، تتألف من السلام الأخضر الدولية التي تتخذ مقرا لها في أمستردام في هولندا، إضافة إلى مكاتب السلام الأخضر حول العالم، وتعمل مكاتبها المحلية والإقليمية بناءا على تراخيص تعطى لها لاستخدام الاسم، ويدير كل مكتب من مكاتب المنظمة مجلس إدارة يعين ممثلا عن المكتب يعرف بأمين المجلس (38).

وتتكاثر الأدلة على ذلك عبر انجازات المنظمة، مثل منع المجازر التي هددت بانقراض الفقمة الرمادية شمالا (عام 1978) وحظر صيد الحيتان (1982)، ومنع التخلص من النفايات الصناعية والنووية بإلقائها في البحار (1993)، إضافة إلى إنشاء ملاذ آمن للحيتان في منطقة القطب الجنوبي (1994)، ومنع استخدام شباك الصيد العائمة العملاقة في الاتحاد الأوروبي (1998).... الخ.

ومنحت المنظمة الأولوية في عام 2001 لحملتين، هما معارضة مشروع الدرع الأميركي المضاد للصواريخ والنضال من اجل حماية بروتوكول كيوتو حول المناخ. وقد أصبح الرئيس الأميركي جورج بوش الذي ندد لا يبولد «بافتقاره الشديد لروح الريادة» العدو الأول الجديد للمنظمة وموضع انتقاداتها (39).

والمصدر الرئيسي لعائدات «السلام الأخضر» التي تشن حملاتها في كافة أصقاع المعمورة هو أعضاؤها، وهم أفراد مستقلون عن الصناعة والسياسة يتركز معظمهم في ألمانيا وهولندا والولايات المتحدة وبريطانيا وسويسرا.

2-دورها في الجزائر

قامت منظمة السلام الأخضر بالاعتراض على طريقة التنقيب عن الغاز الصخري جنوب الجزائر، وقالت في بيان لها سنة 2015 تعليقا على ما يحدث، أن الشركات متعددة الجنسيات تقوم باستخراج المواد الهيدروكربونية غير التقليدية، باستخدام تقنية التكسير الهيدروليكي، مشيرة إلى ما ينتج عن ذلك من آثار بيئية ضارة، ولقد أدى هذا التقرير الصادر عن المنظمة، إلى تأجيج الشارع في منطقة عين صالح، وهذا ما ضغط على الحكومة لكي تتراجع عن قرار إعطائها الضوء الأخضر لهذه الشركات، بالتنقيب علن الغاز الصخري في الصحراء الجزائرية، فالتقارير التي تقدّمها منظمة السلام الأخضر، تلعب دورا مهما في توجيه الاهتمام العالمي حول الأوضاع في الدول محلّ المتابعة، لأن الدعم العالمي يجبر الدول محلّ البحث لوقف انتهاكها، كما تسهم تقارير هذه المنظمة، في الإساءة إلى صورة تلك الدولة، لكي تعدّل من سلوكها الذي يعدّ انتهاكا لالتزاماتها الدولية(40).

3-دورها في الأردن

اعتصم شباب ينتمون إلى منظمة السلام الأخضر «غرينبيس» وسط العاصمة الأردنية عمان ضد مشروع الطاقة النووية ، والمطالبة بالاعتماد على الطاقة المتجددة بدلا منها. ورفع المشاركون

في الاعتصام لافتات "الأردن أولاً"، "صحتنا أولاً"، وطالبوا بالتوجه نحو الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لتفادي ظاهرة التغير المناخي الناجمة عن الانبعاث من الوقود الأحفوري المستخدم في إنتاج الطاقة والذي سيخلق أزمة بيئية عالمية(41).

صرح رئيس الوزراء الدكتور عبد الله النسور سنة 2013 إن مشروع إنشاء محطة الطاقة النووية لتوليد الكهرباء لم يؤخذ به قرار لغاية الآن وان ما يجري هو تبادل للحوار والقناعات مع مختلف شرائح المجتمع للخروج بالقرار المناسب بعد سنتين من الآن (42).

كما أكد وزير البيئة نايف الفايز، أن "الأردن حقق إنجازات كبيرة في مجال النمو الأخضر والتغير المناخي، بإعداده خطة وطنية للنمو الأخضر، وفي مجال الاستثمار بمشاريع الطاقة المتجددة، كالطاقتين الشمسية والرياح بالتعاون مع الإمارات." و يأتي ذلك في نطاق، مشاركة الأردن بالقمة العالمية الثانية للمجتمعات المستدامة والتغير المناخي (43).

الخاتمة

عرفت المنظمات الدولية غير الحكومية تطورا في وظائفها منذ نشأتها إلى يومنا هذا، حيث تنامى و تطور دورها عبر سيرورتها التاريخية ليتجاوز بذلك دورها في مجال حقوق الإنسان و البيئة إلى الحق في التنمية.

تهدف المنظمات الدولية غير الحكومية نظريا إلى بعث القيم الإنسانية السامية ونبذ العنف والتطرف وإحلال الأمن و الاستقرار و السلام، ونشر ثقافة بيئية للحد من تدهورها بالإضافة إلى محاولة ردم الهوة بين بلدان الشمال المتقدم وبلدان الجنوب المتخلف عبر وسائل واليات مبتكرة .

تعتبر عملية التنمية المحلية عملية ديناميكية تتفاعل فيها أطراف رسمية وغير رسمية، وفواعل محلية ودولية، حيث تعبر عن تضامن و تعاون دولي لامركزي لتحقيق أهداف المجتمعات المحلية وتحقيق الرفاه الاجتماعي الذي تطمح إليه البشرية قاطبة .

يندرج عمل المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال ترقية حقوق الإنسان، حماية البيئة والتنمية المحلية بصفة عامة ضمن مقاربة الحوكمة العالمية، فنتيجة للطبيعة العابرة للقومية لهذه الكيانات و تعاونها مع منظمات المجتمع المدني المحلية تسعى للحفاظ على كرامة الإنسان والدفاع

عن حقوقه، و دمج السياسات البيئية في الاعتبارات التنموية للعيش في بيئة ملائمة ونظيفة في مختلف بقاع العالم **الاستنتاجات**

من خلال هذه الورقة البحثية نستنتج ما يلي:

يختلف عمل المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان و العاملة في مجال البيئة من حيث آليات عملها وكذا مصادر تمويلها، ومن حيث الدور التنموي في كل من الجزائر و الأردن:

1-من حيث آليات العمل ومصادر التمويل

-آليات العمل

- تستمد المنظمات الدولية غير الحكومية مشروعية عملها و سندها القانوني من خلال المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وكذا حماية البيئة.

-يختلف عمل و آليات المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان عن المنظمات العاملة في مجال البيئة من حيث طرق وأساليب التدخل.

-تخضع المنظمات الدولية غير الحكومية للقانون الداخلي للدولة المقر، وبالتالي فان منظمة هيومن رايتس ووتش تخضع لقانون الولايات المتحدة الأمريكية (نيويورك). ومنظمة السلام الأخضر تخضع للقانون الكندي

-مصادر التمويل

-تفترض الاستقلالية المالية الحيادية في اصدر التقارير وممارسة الضغط والتأثير في السياسات الوطنية والعالمية .

- ✓ تدعي منظمة هيومن رايتس ووتش استقلاليتها عن الحكومات أو أنها لا تقبل مساهمات مالية منها ،إلا أن هذا الأمر يبقى غامض ومشكوك فيه وذلك من خلال ميزانيتها الضخمة ونفوذها، فهناك تقارير وشهادات تشير إلى تلقي المنظمة أموال من بعض الدول مقابل سكوتها.
- ✓ يعتبر جورج سوروس (اليهودي الأصل) من أكبر ممولها، وهذا ما يؤكد إغفالها الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل في حق فلسطين فلم تنتشر أي تقارير عن إسرائيل

منذ 2014 إلى يومنا هذا..بالتالي فان مصادر تمويلها يبقى مجهولا. وهنا يقودنا الحديث عن دورها في الجزائر وفي الأردن ، بحيث إن الأردن هي دولة موجودة في منطقة الشرق الأوسط محاذية لإسرائيل والجزائر توجد في منطقة المغرب العربي وتعتبر أن هذه المنظمات تخترق السيادة الوطنية وتتدخل في الشؤون الداخلية للدولة. كما تعتبر تقاريرها مسيسة وتتهم بالتظليل وإثارة الفتنة.

أما المنظمات الدولية غير الحكومية البيئة فتعتبر من أكثر الفواعل الدولاتية تأثيرا في السياسة البيئية العالمية. حيث يعتبر نشاطها يقوم على أساس المصير المشترك في حماية البيئة، وصون مواردها لا على أساس التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

- ✓ إن جل اهتمامات هذه المنظمات تتمحور حول ضرورة تحقيق الاستدامة البيئية، و دمج السياسات البيئية في الاعتبارات التنموية.
- ✓ اتخذت مواقف أكثر شدة مع النظام الرأسمالي الذي يهدف فقط إلى الربح السريع و لو كان ذلك على حساب البيئة الطبيعية، وهنا لجأت العديد من المنظمات الاقتصادية الدولية بإنشاء منظمات غير حكومية، مثل المركز العالمي للتجارة و التنمية المستدامة، الذي يقوم بتنسيق تبادل المعلومات بين المنظمات غير الحكومية و المنظمة العالمية للتجارة

2- من حيث الدور التنموي في الجزائر و الأردن

يختلف دور المنظمات الدولية غير الحكومية في الجزائر عنه في الأردن.

- ✓ توفر هذه المنظمات المعلومات والبيانات، و تقدم تقارير وتوصيات لمنظمة الأمم المتحدة والتي بدورها تتبنى سياسات ردعية وعقابية، وبذلك أصبح التدخل باسم حقوق الإنسان وفق مصالح و أجندات معينة سواء في الجزائر أو الأردن.

فتدخلها في الأردن له حسابات خاصة بحكم وقوعه في منطقة الشرق الأوسط (وضع إقليمي معقد ومليء بالصراعات).

- ✓ تختلف استجابة النظام السياسي الجزائري والنظام السياسي الأردني لضغوطات البيئة الخارجية بالنسبة لحقوق الإنسان بصفة عامة. حيث يعتبر النظام السياسي الجزائري أنه تدخل في الشؤون الداخلية للبلد (وفق مبدأ عدم التدخل

في الشؤون الداخلية للدول في سياستها الخارجية)، أما الأردن فيستجيب لضغوطات البيئة الخارجية كونه يعاني القضايا المتصلة بالتنمية من جهة وندرة الموارد من جهة ثانية.

الهوامش

(1)جميل عودة، "المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية"،متحصل عليه:

تاريخ زيارة الموقع:2016/06/16

\http://www.siironline.org/alabwab/maqalat&mohaderat%2812%29/1353.htm

(2) Daniel colard , les relations international, de 1945 a nos jours , 7 e ,editions ;massan , paris,1997 ,p 107.

(3) مبروك غضبان، المدخل إلى العلاقات الدولية ، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2007 ، ص249 .

(4) بوزيان عمر، العلاقات الدولية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1994،ص170.

(5) زايد عبيد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية و الممارسة، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2002،ص-ص114-116.

(6) - Geneviève Diville, développement de la structure international, paris , 1952 , p 250.

(7)- Jacque ballaloud , droit de l'homme et organisation international , 2 eme ed, paris : monchrestien, 2004 p 205.

(8)- Chiang pei heng, non gouvernmental organization, identity role and function, new York : praeger publishers, 1981, p 104

(9) تيسير الرداوي، التنمية الاقتصادية،مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، 1985،ص78.

(10) نداء صادق ، تجليات العولمة على التنمية السياسية، دار جهينة، عمان، 2007،ص91.

(11) عباس علي محمد، الأمن و التنمية: دراسة حالة العراق ،مركز العراق للدراسات، العراق، 2013،ص26 .

(12) أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، مرجع سابق، ص 12.

(13) François Gresle et Michel Panouff, Dictionnaire des sciences humaines,édition Nathan,1994,p1218.

(14) سامية محمد جابر، علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص165 .

(15) Mary Ross : Community organization, Theory and Principle, Harger and brothers,New York,1955,p39.

(16) رشاد أحمد عبد اللطيف، التنمية المحلية، دار الوفاء، الإسكندرية، 2011، ص 79.

(17) عبد الرحمن محمد الحسن،" دور السياسات الوطنية في التنمية المحلية بالسودان"، مجلة الباحث ، العدد: 13، 12-01-2013، ص11.

(18)الأمين العوض حاج أحمد، حسن كمال الطاهر، رباب المحينة، "الأطر المؤسسية للمجتمع المحلي و الشراكة في تحقيق التنمية"، أغسطس 2007،ص9.

(19) إحسان محمد حسن، علم الاجتماع الاقتصادي، دار وائل للنشر، الأردن، 2005،ص175.

(20) محمد منير حجاب، الإعلام والتنمية الشاملة، دار الفجر، القاهرة، 200.،ط3،ص77.

(21) مولود زايد الطيب، دور التنشئة السياسية في تنمية المجتمع، المؤسسة العربية الدولية، عمان 2001.ص-ص20-21.

(22) عمار عماري، "إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها"، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، 07-08 أفريل 2008 ، ص 4.

. (23) أمير عبد الله النعمان،" تصور استراتيجي لدور الأبعاد السياسية في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية". مداخلة ضمن ندوة : الهجرة غير الشرعية : الأبعاد الأمنية والإنسانية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية فيفري 2015م. ص 9.

(24) غسان سلامة، "الحوكمة في ظل العولمة"، المؤتمر العلمي الدولي عولمة الإدارة في عصر المعرفة،جامعة طرابلس لبنان. 15-17 ديسمبر2012. ص6.

(25) أنمار أمين البراوي، محددات الحوكمة دراسة قياسية لعينة مختارة من الدول، المؤتمر العلمي الدولي عولمة الإدارة في عصر المعرفة. جامعة الجنان . طرابلس- لبنان،15-17 ديسمبر2012. ص4.

(26) جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر دراسة تأصيلية تحليلية ناقدة في فلسفة القانون الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006، ص98.

(27)المرجع نفسه، ص98.

(28) إبراهيم مشورب، المنظمات الدولية و الإقليمية،دار المنهل اللبناني، بيروت، 2013،ص131.

(29) هدير محمد، "منظمة مراقبة حقوق الإنسان هيومن رايتس ووتش". سبتمبر 01، 2015. متحصل عليه: تاريخ زيارة الموقع:2018/04/30.

https://www.almrsal.com/post/269146

(30) هيومن رايتس ووتش، "على الجزائر أن تسمح لمنظمات حقوق الإنسان بالزيارة".متحصل عليه:تاريخ زيارة الموقع :2018/04/28.

http ://www.alwasatnews.com/news/855843.html

(31) وزارة الشؤون الخارجية، مداخلة السيد رمضان لعمامرة، أمام الاجتماع رفيع المستوى للدورة العادية الحادية و الثلاثين لمجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة جنيف، 1 مارس 201

(32)مركز جنيف الدولي للعدالة، "اعتماد مشروع تقرير الفريق العامل عن الجزائر". متحصل عليه: تاريخ زيارة الموقع:2018/02/22.

http ://www.gicj.org/ar/2017-01-13-21-23-37/2017-01-13-21-50-12/1079-algeria-s-upr-2017-ar

(33) –هيومن رايتس ووتش، "لوائح القانون الأردني فضفاضة".متحصل عليه: تاريخ زيارة الموقع: 2018/02/22.

http ://felesteen.ps/details/news/109077/

(34) –المرجع نفسه

(35)Rafael Jimenez Human Rights Watch ISBN : 978-1-6231-35249

(36) سامح عبد القوي السيد، التدخل الدولي بين المنظور الإنساني والبيئي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2012،ص227 .

(37) وافي حاجة، "المنظمات غير الحكومية ودورها في حماية البيئة"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد: الأول، 17يونيو،2015،ص72.

(38) خليل حسين، التنظيم الدولي النظرية العامة والمنظمات العامة، البرامج والوكالات المتخصصة ،دار المنهل اللبناني، لبنان،2010، ص 456 .

(39) جريدة الشرق الأوسط ، 'السلام الأخضر.. ثلاثون عاما على صحوة الضمير البيئي في العالم''. متحصل عليه: تاريخ زيارة الموقع :2018/02/24.

http ://archive.aawsat.com/details.asp?article=57421&issueno=8326#.Wo7-Y

(40)عبد الحق زغدار، وفاء العمري، "المنظمات غير الحكومية كشريك في الحوكمة البيئية العالمية". مجلة العلوم القانونية و السياسية،عدد 17، جانفي 2018. ص 195.

(41) يو بي آي، "أردنيون يتظاهرون ضد مشروع استخدام الطاقة النووية".متحصل عليه: تاريخ زيارة الموقع:2018/02/24.

/http://www.aljarida.com/ext/articles/print/1462076742698932500

(42) "النسور مشروع إنشاء محطة الطاقة النووية لم يؤخذ به قرار للآن".متحصل عليه: تاريخ زيارة الموقع:2018/05/25

/http://www.albosala.com/News/Jordan/2013/12/26

(43)" الفايز: الأردن يحقق إنجازات كبيرة بالنمو الأخضر"،متحصل عليه: تاريخ زيارة الموقع:2018/04/30.

http://www.alghad.com/articles/2224552-